

Distr.: General
27 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٩، يستعرض التطورات الحديثة فيما يتعلق بالديون الخارجية للبلدان النامية. وهو يتناول بالتحليل تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحديات التمويل للبلدان التي بلغت نقطة الإكمال. ويتضمن التقرير أيضاً النهج الجديدة في إطار نادي باريس، بما فيها نهج إيفيان، ومدفوعات تسديد الديون. كما يستعرض التجارب الحديثة لإعادة هيكلة الديون مع الدائنين من القطاع الخاص ويناقش المبادئ لعملية منظمة لإلغاء عبء الديون في ضوء هذه التجارب.

* A/60/150.

** يُعاد تقديم الوثيقة في حدود عدد الكلمات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ مقدمة - أولا
٣	٦-٢ التطورات الحديثة فيما يتعلق بالديون الخارجية - ثانيا
٤	٢٠-٧ التقدم المحرز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - ثالثا
٩	٢٩-٢١ إعادة جدول ديون نادي باريس - رابعا
١٢	٤٧-٣٠ إعادة هيكلة الديون السيادية مع الدائنين من القطاع الخاص - خامسا
١٧	٥٤-٤٨ الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات - سادسا
٢٢	 المرفق

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٣/٥٩، أن يُقدم إليها في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار، وأن يضمه تحليلا شاملا وجوهريا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون، التي تواجه البلدان النامية. وقد أعد التقرير الحالي عملا بذلك الطلب.

ثانيا - التطورات الحديثة فيما يتعلق بالديون الخارجية

٢ - أظهر الاقتصاد العالمي نموا قويا في سنة ٢٠٠٤، يرجع لحد ما إلى أداء البلدان النامية، التي عرفت أعلى معدلات النمو فيما يزيد على ٣٠ سنة. ويُعزى النمو القوي للبلدان النامية كمجموعة إلى النمو السريع لصادراتها من السلع والخدمات^(١). وأدت الزيادات في الإيرادات وفي الصادرات والاحتياطيات، إلى جانب بطء ارتفاع إجمالي أرصدة الديون إلى تحسينات في عدد من مؤشرات الدين المتعارف عليها لهذه المجموعة في سنة ٢٠٠٤ (على أساس إحصاءات تقديرية للديون تلك السنة). بيد أن التحسن العام يحجب وراءه استثناءات، ذلك أن بعض البلدان لا تزال تواجه أعباء ديون كبيرة يصعب تحملها. وفضلا عن ذلك فإن الأداء التجاري القوي يمكن أن تحبطه تعديلات لجوانب الاحتلال العالمية أو زيادات سريعة في أسعار النفط.

٣ - وقد فاق النمو السريع للتجارة في البلدان النامية مثيله في البلدان المتقدمة، وذلك إلى حد بعيد بسبب الصين والهند^(٢). فقد عرفت البلدان النامية في جميع المناطق، فيما عدا جنوب آسيا، زيادة بنحو ٢٠ في المائة أو أكثر في صادراتها من السلع والخدمات في ٢٠٠٤. فحققت البلدان النامية فائضا في الحساب الجاري بنسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤؛ وزادت من تركيب احتياطياتها (وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٤٩,٧ في المائة وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٤٢ في المائة).

٤ - وارتفع إجمالي أرصدة ديون البلدان النامية (بما فيها بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا) بمقدار ٤٣ بليون دولار أو ١,٧ في المائة في ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٩,٣ في المائة في ٢٠٠٣ (انظر المرفق، الجدول ١). وعرفت البلدان النامية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا متواضعا في إجمالي أرصدة ديونها الخارجية بنسبة ٠,٨ في المائة و ٢,١ في المائة للمنطقتين على التوالي. وكان أكثر ما يستلقت النظر هو الانخفاض بنسبة ٥,٦ في المائة في إجمالي أرصدة ديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠٠٤، ويرجع ذلك لحد ما إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك مقارنة

بالارتفاع بنسبة ٩,٤ في المائة في ٢٠٠٣. وفي شرق آسيا زاد رصيد الديون بنسبة متواضعة قدرها ٢ في المائة وبنسبة ١ في المائة في جنوب آسيا. وعلى الجانب الآخر عرفت بلدان أوروبا ووسط آسيا زيادة بنسبة ٧,٨ في المائة في إجمالي أرصدة ديونها مقارنة بـ ٢٠,٧ في المائة في ٢٠٠٣.

٥ - وتجاوز نمو الدخل الوطني الإجمالي في البلدان النامية نمو الدين في ٢٠٠٤، فحسّن ذلك نسبة إجمالي الدين إلى الدخل لجميع البلدان النامية فانخفضت إلى ما يُقدر بـ ٣٥,٢ في المائة بعد أن كانت ٣٨,٦ في المائة في ٢٠٠٣. وعلى الرغم من ارتفاع مجموع أرصدة الديون في بلدان أوروبا ووسط آسيا، فإن نمو الدخل الوطني الإجمالي (بنسبة ١٩ في المائة) في ٢٠٠٤ أسهم في تحسين إجمالي نسبة الدين إلى الدخل في المنطقة من ٤٩,٤ في المائة في ٢٠٠٣ إلى ٤٤,٣ في المائة في ٢٠٠٤. وقد شوهده التحسن الأكبر في أفريقيا جنوب الصحراء، التي عرفت انخفاضاً في نسبة الدين إلى الدخل من ٥٨ في المائة في ٢٠٠٣ إلى ما يُقدر بـ ٤٩,٣ في المائة في ٢٠٠٤.

٦ - وانخفض إجمالي خدمة الديون في البلدان النامية بنحو ٣٨ بليون دولار (١٠ في المائة) من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤. وكان هناك استثناء ملحوظ هو زيادة إجمالي خدمة الديون الطويلة الأجل في أفريقيا جنوب الصحراء بما يُقدر بـ ٣ بلايين دولار (٢٦,٦ في المائة) في ٢٠٠٤. وقد أدت الزيادة في صادرات السلع والخدمات وانخفاض خدمة الدين في البلدان النامية جملة إلى انخفاض هام في نسبة إجمالي خدمة الديون إلى الصادرات، من ١٧,٢ في المائة في ٢٠٠٣ إلى ١٢,٥ في المائة في ٢٠٠٤، وكان ذلك أكبر انخفاض سُجل لهذه النسبة في العشرين سنة الماضية.

ثالثاً - التقدم المحرز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

ألف - حالة التنفيذ

٧ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وصلت ثلاثة بلدان إضافية هي زامبيا وسان تومي وبرينسيبي وهندوراس إلى نقطة الإكمال، وبذلك زاد عدد البلدان التي بلغت نقطة الإكمال إلى ١٨ بلداً^(٣)، من الـ ٣٨ بلداً المرشحة حالياً لتخفيف عبء ديونها في إطار المبادرة. وهناك تسعة بلدان تظل بين نقطة القرار ونقطة الإكمال. وقد أفاد تقرير صندوق النقد الدولي أن البلدان في هذه المرحلة البيئية تواجه صعوبات في المحافظة على استقرار سياساتها للاقتصاد الكلي^(٤).

٨ - أما البلدان الـ ١٢ الباقية، التي لم تصل بعد إلى نقطة القرار في إطار المبادرة، فتحفظ بوضع "البلدان التي لا تزال في انتظار أن يُبحث أمرها". ونحو نصف هذه البلدان بلدان تضررت بالصراعات، وعلى كثير منها متأخرات ديون خارجية هامة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، لم يكن لدى توغو والصومال وكوت ديفوار وليبيريا وميانمار ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد أحرز بعض التقدم في بضعة بلدان حيث يتوقع ليبروندي والكونغو أن تبلغوا نقطة القرار في ٢٠٠٥، ويتوقع لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تستأنف بشكل كامل ورقة استراتيجية الحد من الفقر في ٢٠٠٥. ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سجل مسار بيّن للأداء على مستوى الاقتصاد الكلي وهي مستوفية الآن لمعايير الأهلية، ولكن سلطاتها لم تستغل مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(٥).

٩ - وقد مدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي موعد إنهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحدد أصلاً نسبة ٢٠٠٤ حتى آخر ٢٠٠٦ بالنسبة لبلدان رابطة التنمية الدولية والبلدان المؤهلة لمساعدات مرفق الحد من الفقر والنمو التي لم تُفد بعد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

باء - مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأهداف إعلان الألفية

١٠ - هناك اعتراف متزايد بأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها تلك التي تجاوزت نقطة الإكمال، قاصرة عن بلوغ أهداف إعلان الألفية ولا يحتمل أن تستطيع بلوغها بحلول ٢٠١٥ دون مساعدة إنمائية إضافية هامة. فالمعلومات المتوافرة^(٦)، تُبيّن، على سبيل المثال، أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإكمال بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ - أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوركينا فاسو وبوليفيا وموريتانيا وموزامبيق - حققت فقط تقدماً متواضعاً نحو أهداف إعلان الألفية، ولكنها قاصرة بدرجة كبيرة عن بلوغ الأهداف المحددة لسنة ٢٠١٥. فبالنسبة لهذه البلدان، يظل إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ثابتاً نسبياً؛ حيث كانت التغييرات متواضعة، بنسبة ١ أو ٢ في المائة على مدى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. كما أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة لهذه البلدان انخفض عن مستويات ١٩٩٠، باستثناء حالة بوليفيا وموريتانيا. أما فيما يتعلق بأهداف إعلان الألفية بشأن معدل نمو الأمية بين السكان من الكبار فقد أحرز بعض التقدم، حيث زاد من ٨ في المائة في ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة في ٢٠٠٢^(٧)؛ بيد أن النسبة ظلت أقل من ٥٠ في المائة بالنسبة لبوركينا فاسو وموريتانيا وموزامبيق^(٨). وباستثناء بوليفيا، يُلاحظ أن جميع البلدان التي بلغت نقطة الإكمال لا تزال بعيدة عن تحقيق هدف إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي.

١١ - وفي هذا السياق، لاحظ الأمين العام أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أطلقت موارد حاسمة الأهمية لبلوغ أهداف إعلان الألفية، ولكنها لا تزال بعيدة عما هو مطلوب^(٩). وفي تعريف القدرة على تحمل الديون بوصفها مستوى الدين الذي يسمح للبلد بتحقيق أهداف إعلان الألفية دون زيادة نسبة الدين، دعا الأمين العام إلى إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلى مزيد من تخفيض الديون للبلدان الأخرى المثقلة بالديون من غير بلدان المبادرة، والبلدان المتوسطة الدخل.

جيم - مقترحات مجموعة الثمانية لإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

١٢ - استجابة للنداء الداعي إلى إلغاء كامل للديون لدعم جهود البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لبلوغ أهداف إعلان الألفية، بناء على توصية وزراء مالية مجموعة الثمانية في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت مجموعة الثمانية على إلغاء نسبة ١٠٠ في المائة للالتزامات الباقية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية^(١٠) ولهذا الغرض، ستخصص مساهمات إضافية من الجهات المانحة لرابطة التنمية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، على أساس حصص متفق عليها من الأعباء للتعويض عن مدفوعات تسديد الديون الملغاة وفوائدها. ويتضمن تقاسم الأعباء أيضاً أن تُسهم الجهات المانحة من غير مجموعة الثمانية. أما تكلفة تغطية الأعضاء من أرصدة الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي بالكامل، دون تقويض القدرة المالية للصندوق، فينبغي أن تواجه باستخدام الموارد الموجودة لدى الصندوق. هذا ولم يحدد بيان مجموعة الثمانية مصادر موارد صندوق النقد الدولي للإعفاء من الديون المستحقة له^(١١). فحيثما لا توجد موارد أخرى لدى الصندوق تمكن من مواجهة التزامات الأعضاء من الديون المراد إسقاطها، تتعهد الجهات المانحة بتوفير الموارد الإضافية اللازمة.

١٣ - وتلتزم الجهات المانحة أيضاً بتغطية التكاليف التي يصعب التنبؤ بها والتي تتجاوز الموارد الموجودة لدى صندوق النقد الدولي ورابطة التنمية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي على مدى السنوات الثلاث التالية، بمبلغ ٣٥٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون أو أكثر. وقد تنتج هذه التكاليف، على سبيل المثال، من الإعفاء من الديون للبلدان التي قد تدخل في عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو من تمديد آجال المتأخرات.

١٤ - وستطبق الخطة بداية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ١٨ التي بلغت نقطة الإكمال في إطار المبادرة وستوسع لتشمل بلدانا إضافية عندما تبلغ نقطة الإكمال. ولم يرد ذكر للبلدان الأخرى المنخفضة الدخل غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي قد تحتاج إلى إلغاء كامل لديونها لتبلغ أهداف إعلان الألفية. وبينما تلقى مبادرة مجموعة

الثمانية بإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف الترحيب، هناك أسئلة كثيرة تطرح بشأن طرائق تنفيذها. فالإعفاء سينفذ في مرحلتين: حيث ستشهد البلدان المستفيدة تخفيض حصصها لرابطة التنمية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي بمبلغ مساوٍ للإعفاء من الدين (دون تكرار التخفيض في الحصتين)؛ ثم يقدم المانحون موارد إضافية عوضاً عن التدفقات التي تضيع على الرابطة وعلى الصندوق، وهي موارد ستخصص لجميع المتلقين على أساس الحاجة والأداء. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الموارد إضافية إلى إجمالي تعهدات المساعدة المستقبلية من جانب المانحين أم أنها تنقل ببساطة من مخصصات أخرى في نفس ميزانية المساعدات. وعلاوة على ذلك فإن الخطة لا تغطي ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للمصارف المتعددة الأطراف.

دال - فيما يتجاوز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: مشكلة تمويل التنمية

١٥ - شهدت بعض الدول الفقيرة المثقلة بالديون، التي بلغت نقطة الإكمال في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، زيادة ديونها فيما يتجاوز المستويات التي اعتُبرت محتملة في إطار المبادرة. ويرد هنا بحث موجز لتجارب ثلاثة من هذه البلدان. بلغت بوليفيا نقطة الإكمال في إطار المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آخر سنة ٢٠٠٠، بعد أن وصلت إلى نقطة الإكمال في إطار المبادرة الأصلية في ١٩٩٨. وتقرر لها إعفاء من خدمة ديون تقدر قيمتها الإسمية بـ ٢,٠٦ مليون دولار^(١٢). بيد أن ديون بوليفيا الخارجية كانت في آخر ٢٠٠٣ أعلى مما كانت عليه وقت تلقي الإعفاء من الدين في ٢٠٠١^(١٣). فنسبة القيمة الحالية الصافية لديونها إلى صادراتها ارتفعت بنسبة ١١٧ في المائة لتصل إلى ١٧٦ في المائة في آخر ٢٠٠٣، وهي أعلى من حد تحمّل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحدد بـ ١٥٠ في المائة. فجاء الدين الجديد يجيّد بل ويتجاوز الإعفاء من الدين، الذي حصلت عليه، على الرغم من تزايد صادراتها منذ ٢٠٠١.

١٦ - وصلت بوركينا فاسو نقطة الإكمال في إطار المبادرة الأصلية والمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ على التوالي. ويقدر الإعفاء من القيمة الإسمية لخدمة الديون المخصص لبوركينا فاسو بـ ٩٠٠ مليون دولار^(١٣). وفي آخر سنة ٢٠٠٣ كانت نسبة دين بوركينا فاسو إلى صادراتها قد ارتفعت من ١٥٠ في المائة في آخر ٢٠٠١ إلى ١٩٩ في المائة.

١٧ - وكانت أوغندا من أوائل البلدان وصولاً إلى نقطة الإكمال في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في أيار/مايو ٢٠٠٠، بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة الأصلية في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويقدر أن تتلقى أوغندا إعفاء من خدمة ديون تبلغ

قيمتها الإسمية ١,٩٥ بليون دولار^(١٣). بيد أن التقديرات تشير إلى أن نسبة دينها إلى صادراتها بلغت ٢٥٨ في المائة في نهاية ٢٠٠٣، وذلك مستوى أعلى بكثير من حد القدرة على التحمل للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(١٤).

١٨ - وهناك انشغال أيضا من أن المبادرة تنص فقط على تخفيف زهيد لضغوط ميزانية الحكومة، ذلك أنه بمقتضى الأحكام الرئيسية للمبادرة لا يجوز للحكومة سوى أن تستبدل بنوع من التزام الإنفاق نوعا آخر مساويا في القيمة^(١٥)؛ رغم أن تخفيف عبء الدين أسهم في زيادة في الإنفاق الاجتماعي. وفي الحالات التي تكون فيها البلدان قد تراكت عليها متأخرات كبيرة قبل الإفادة من المبادرة، ينطوي نقل إيرادات الميزانية إلى الحساب الخاص المستخدم لتمويل النفقات الاجتماعية المعتمدة على إنفاق إضافي، نظرا لأن المتأخرات يجب تصفيتها. وأخيرا فإن لتخفيف عبء الديون تأثيرا إيجابيا على ميزان مدفوعات البلد، حيث تحول الحكومة موارد أقل للدائنين الخارجيين، ولكنه لا يخفف العبء على الميزانية، الذي تواجهه الحكومة.

١٩ - وبالمثل فإن مسألة مبادلة التزام مالي بالالتزام آخر في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تطرح السؤال الخاص بتكرار احتساب تدفقات المساعدة حيث أن الإعفاء من الدين يرد في حسابات المانحين الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية. فالإعفاء من الدين الذي يُمنح للبلدان التي عليها متأخرات ديون يعادل مجرد عملية محاسبية^(١٦). فالمساعدات الإنمائية الرسمية في شكل مساعدة غير نقدية وإعفاء من ديون^(١٧) لا تأتي بدعم إضافي للميزانية أو بتحويل نقد أجنبي. صحيح أن لمثل هذه الأشكال من المعونة أهميتها، ولكن يجب تلقيها إضافة إلى أشكال التمويل الأخرى التي تسمح للبلدان بمزيد من المرونة لتصميم وتنفيذ برامج تنميتها. وهناك أيضا حاجة لضمان تدفقات مساعدة أكثر استقرارا ومرونة وقابلية للتنبؤ بها لأشد البلدان فقرا. وفي هذا الصدد، يتمثل السؤال المركزي، بالنسبة للبلدان التي بلغت نقطة الإكمال وخرجت من المبادرة، في ماهية الشكل الذي ينبغي أن تأخذه المساعدة المالية.

٢٠ - إن القدرة على تحمل الديون بالنسبة لأفقر البلدان يمكن ضمانها على أحسن وجه إذا جاءت الموارد المالية في شكل منح وإذا وافق المانحون بالتالي على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية القائمة على المنح زيادة كبيرة. وفي هذا الصدد يلقي التعهد الذي أعلنته مجموعة الثمانية في غلينيغلز، بمضاعفة المساعدات السنوية لأفريقيا، ترحيبا شديدا. وبالمثل، فإن المقترحات الأخرى بشأن الأشكال التحديدية لتمويل التنمية من أجل توفير مصادر تمويل إضافية مقترحات مشجعة. بيد أنه يمكن، في الحالات التي لا تزال فيها القروض لازمة لتمويل كامل متطلبات التنمية، ربط مكون المنحة في هذه القروض بإمكانات البلد المدين

التصديرية أساسا، نظرا لأن الدين الخارجي لا يمكن تحمله إلا إذا كان بوسع البلدان المدينة الحصول على ما يكفي من النقد الأجنبي لخدمة ديونها. ويربط الإطار الجديد للقدرة على تحمّل الديون، الذي أعده صندوق النقد الدولي، شروط التمويل الجديد بمؤشرات القدرة على تحمل الدين، التي تتحدد، بين عوامل أخرى، بإمكانات التصدير والنمو وكذلك بنوعية السياسات ونظم الإدارة مقيسة بمؤشر تقييم سياسات البلد ومؤسساته^(١٨). فالإسقاطات الخاصة بالاقتصاد الكلي التي تحدد على أساسها مؤشرات القدرة على تحمّل الديون قد لا تكون دقيقة دائما، والمنهجية المستخدمة لتقييم نوعية البيئة السياسية والمؤسسية وأثر هذه البيئة على تحمّل الدين قد لا تكون خالية من العيوب. ومن الضروري، لهذه الأسباب، موازنة هذا التحليل بآراء بديلة وأحكام نوعية، حسب ما أكدت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٥٩.

رابعا - إعادة جدول ديون نادي باريس

ألف - نهج إيفيان

٢١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفق دائنو نادي باريس على نهج إيفيان لمعالجة ديون البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واضعين في الاعتبار لا ثغرات التمويل فقط، بل أيضا قدرة هذه البلدان على تحمّل الديون المتوسطة الأجل، والهدف هو مواءمة عملية إعادة هيكلة الديون بما يتفق والاحتياجات المالية للبلد المعني وضمان القدرة على تحمل الدين والخروج من إطار إعادة جدول ديون نادي باريس.

٢٢ - وبالنسبة للبلدان التي تواجه مشكلة سيولة ولكن ديونها تعتبر محتملة، سوف يطبق نادي باريس الشروط العادية القائمة على إعادة جدولة تدفق ما. أما بالنسبة للبلدان التي تعاني مشكلة عدم احتمال عبء الدين والتي تلتزم بالسياسات التي تطبق في إطار برامج صندوق النقد الدولي، التي تسمح بالخروج من عمليات نادي باريس لإعادة الجدولة في المستقبل، فسوف يطبق نادي باريس معاملة شاملة للديون، تتضمن معاملة التدفقات وإعادة تشكيل الأرصدة أو تخفيضها. وسيظل النظر في تخفيض الدين إما عن طريق تخفيض رصيده أو عن طريق خفض خدمة الدين على أساس إعادة جدولة، مقصورا على حالات استثنائية.

٢٣ - ويلقى مبدأ المعاملة بالمثل مع الدائنين الآخرين دعما بمقتضى نهج إيفيان^(١٩). كما أن تعديل تاريخ القطع سمة جديدة بالملاحظة في نهج إيفيان.

٢٤ - وفي إطار نهج إيفيان، يلعب تحليل القدرة على تحمل الدين، الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي لكل بلد مدين، دورا حاسما في تشكيل نتائج عملية إعادة هيكلة الدين. وتتحدد قدرة البلد على تحمُّل الديون الخارجية بمقدار تدفقات الدخل والإنفاق المسقطه، بما فيها تلك الخاصة بخدمة الدين، وكذلك التغيرات في أسعار الصرف. وإضافة إلى تقدير ثغرات التمويل وتحديد مصادر التمويل (بما في ذلك السيناريوهات المختلفة لإعادة جدولته الدين) يشمل تحليل قدرة التحمُّل دراسة لديناميات الدين لتحديد مدى ثبات معدل الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي أو إلى الدخل الحكومي. ويطبق اختبار الإجهاد على سيناريوهات خط الأساس لكي تؤخذ عوامل الهشاشة في الحسبان.

٢٥ - ومن بين الحالات الستة (الجمهورية الدومينيكية، والغابون، وجورجيا، وكينيا، وقيرغيزستان، والعراق) التي عولجت بموجب نهج إيفيان (انظر المرفق الجدول ٢) حالتان تعتبران غير قادرتين على تحمل الدين: العراق وقيرغيزستان. ولئن كان من الواضح أن العراق حالة خاصة، فإن التحليل الذي تركز عليه قرارات نادي باريس بشأن الحالات الأخرى غير واضح^(٢٠).

٢٦ - وبينما يعرض نادي باريس نهج إيفيان على أنه تحسين للشروط التقليدية المطبقة على البلدان المتوسطة الدخل، فإن هذا النهج يثير، مع ذلك، عددا من التساؤلات. أولا، لأن العوامل التي تسمح بالتمييز بين مشكلات السيولة وعدم القدرة على السداد غير محددة بوضوح. فما الذي يحدد أزمة السيولة؟ أهى بسبب أن ثغرات التمويل المسقطه يمكن سدّها بإعادة جدولة تقليدية للتدفقات من جانب نادي باريس؟ أم بسبب عجز وفتي في الصادرات أو تعذر الحصول بشكل وفتي على قروض من الخارج، أم تجمع ديون مستحقة في وقت واحد؟ ومن المعروف جيدا كذلك أن أزمة السيولة يمكن أن تصبح أزمة عجز عن الوفاء إذا كان تخفيف عبء خدمة الدين غير كاف لتعزير انتعاش قوي.

٢٧ - ثانيا، يتميز نهج إيفيان بالمعاملة على أساس كل حالة على حدة، وهو ما يؤدي إلى عدم الوضوح بشأن المعايير أو المنهجية المستخدمة لتحديد ناتج عمليات إعادة التفاوض على ديون نادي باريس. وأخيرا فإن تحليل القدرة على تحمُّل الديون، رغم طابعه التقني العالي، يترك كثيرا من المسائل دون معالجة. فليس هناك، على سبيل المثال، تحديد واضح لشروط القدرة على تحمل الدين (مثل حدود نسب الدين أو أي معايير أخرى)، ولا تحديد واضح للروابط بين سياسات التنمية والقدرة على تحمل الديون (حيث ينصب التركيز أساسا على سياسات الاقتصاد الكلي) ولا للروابط بين عوامل القدرة على تحمل الدين وعوامل الهشاشة (التي تعامل على أنها انحرافات عن سيناريوهات خط الأساس). والأمر البالغ الأهمية هو أن

إسقاطات العوامل الخارجية مثل معدلات التصدير ونمو الناتج المحلي الإجمالي كثيرا ما تبقى مفرطة في التفاؤل.

باء - عمليات إعادة التفاوض الأخرى على الديون

٢٨ - مؤخرا، سمح نادي باريس أيضا بعمليات إعادة شراء الديون أو السداد المسبق^(٢١). ففي سنة ٢٠٠٥، عرض عدد من البلدان المدينة تسديدا مسبقا لكامل الدين المستحق لنادي باريس أو لجزء منه بالقيمة الاسمية، منتهزة انخفاض معدلات الفائدة لجمع أموال من أسواق رأس المال لذلك الغرض أو مستخدمة أموالها النقدية الزائدة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٥، عرضت بولندا تسديدا مسبقا لنادي باريس قدره ١١,٦ بليون يورو بقيمة الاسمية، وذلك بإصدار سندات لهذا الغرض؛ وقيل ١١ دائنا حتى الآن ذلك العرض وتم تسديد ٤,٤ بليون يورو لهم مسبقا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، عرض الاتحاد الروسي تسديد ١٥ بليون دولار من دينه بقيمة الاسمية؛ وأعلنت أغلبية عظمى من الدائنين قبولهم، ويتوقع للتسديدات أن تنتهي في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عرضت بيرو سدادا مسبقا بالقيمة الاسمية لما يصل إلى ٢ بليون دولار من المستحقات الرئيسية من ديونها من غير المساعدات الإنمائية الرسمية، التي يحل موعدها بين آب/أغسطس ٢٠٠٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد أعرب معظم دائني بيرو عن قبولهم، وتقرر إجراء التسديدات في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أعلن دائنو نادي باريس عن اتفاقهم على الدخول في مفاوضات مع نيجيريا بشأن صفقة شاملة لإنهاء الدين تشمل تخفيض الدين في حدود شروط نابلي على الديون المؤهلة لذلك وشراء بالخصم السائد في السوق لباقي الدين.

٢٩ - وفي أعقاب موجات التسونامي التي ضربت بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اتفق دائنو نادي باريس على تأجيل مدفوعات خدمة الدين التي تستحق في ٢٠٠٥ لصالح البلدان المتضررة. وفي نهاية هذه الفترة، قد تطلب البلدان المدينة إعادة جدولة على مدى خمس سنوات للمبالغ المؤجلة. وقد أفادت سري لانكا وإندونيسيا من تأجيل سداد الديون بسبب أمواج التسونامي.

خامسا - إعادة هيكلة الديون السيادية مع الدائنين من القطاع الخاص

ألف - تجارب الأرجنتين والبلدان الأخرى

٣٠ - منذ التسعينات من القرن الماضي، تحول التمويل الخاص من القروض المقدمة من بنوك دولية معتمدة إلى إصدارات سندات دولية. ويشمل الإقراض عن طريق السندات مجموعات متنوعة من حائزي السندات، بمن فيهم المقيمون المحليون، ويمكن إصدار هذه السندات بمقتضى نُظم قانونية مختلفة. وبسبب هذا التنوع، أثرت شواغل من أنه سيكون من الصعب، في حالة حدوث أزمة، التوصل إلى اتفاق إعادة هيكلة الدين على نحو نظامي وتعاوني ومن أن تؤدي منازعات الدائنين المشاكسين والمفاوضات المطوّلة إلى مأزق أو تأتي بنتيجة لا تتفق والاحتياجات المالية للبلدان المدينة.

٣١ - وبينما لا يزال النقاش بشأن إطار مناسب لإعادة هيكلة الدين جاريا، جرت ثمانية عمليات إعادة هيكلة للديون السيادية مع حائزي السندات منذ ١٩٩٩: باكستان في ١٩٩٩، وأوكرانيا في ٢٠٠٠، وإكوادور في ٢٠٠٠، والاتحاد الروسي في ٢٠٠٠، وجمهورية مولدوفا في ٢٠٠٢، وأوروغواي في ٢٠٠٣، والأرجنتين في ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، والجمهورية الدومينيكية في ٢٠٠٥^(٢٢). فأعدت باكستان والجمهورية الدومينيكية جدولة سندا، وفقا لمتطلبات المعاملة الماثلة لنادي باريس. ويرد فيما يلي استعراض السمات الرئيسية لبعض عمليات إعادة الجدولة هذه (انظر المرفق، الجدول ٣).

٣٢ - ويوضح تحليل هذه التجارب من الزاوية الاقتصادية بعض العناصر المشتركة التالية:

(أ) اتسمت الظروف الاقتصادية السابقة على عمليات إعادة هيكلة الديون، بشكل عام بفترة طويلة من الانكماش الاقتصادي مع عجز هام في الميزانية؛

(ب) لم يتسن وقف التدهور الاقتصادي رغم القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي، والعديد من دورات برامج، وكان هناك في معظم الحالات، عمليات سحب ضخمة للودائع المصرفية أدت إلى أزمة مصرفية. وتسببت الأزمة المصرفية في زيادة الدين العام، نظرا للحاجة إلى تعويض الخسائر المصرفية أو إلى ضخ رؤوس أموال جديدة في المصارف لاستعادة استقرار النظام المالي المحلي؛

(ج) أدى تدهور ميزان المدفوعات، نتيجة لتوقف تدفق رؤوس الأموال، وأحيانا لهروبها بنسبة كبيرة، إلى انخفاض شديد في قيمة العملة الوطنية وأدى بدوره إلى زيادة تكلفة خدمة الدين ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٣٣ - وكثيرا ما أدى الانكماش الاقتصادي إلى عدم إمكانية تخفيض معدلات العجز في الميزانية سواء عن طريق تقليص النفقات الحكومية، أو زيادة الضرائب. وأضرت الأزمة المصرفية بالسياسات النقدية، وأصبح تخفيض معدلات الفائدة لتفعيل الأنشطة الاقتصادية، يشجع على هروب المزيد من رؤوس أموال، ويوقف تدفق رؤوس أموال جديدة. ولم يكن بالإمكان بعد تخفيض قيمة العملة، تحقيق النمو السريع عن طريق زيادة الصادرات إما لعدم كفاية الصادرات أو بسبب الظروف غير المواتية في الأسواق العالمية.

٣٤ - وقد ساهم تضافر هذه العوامل في تسريع وتيرة تراكم الدين العام بحيث أصبحت خدمته متعذرة أو مستحيلة. وإزاء هذه الحالة، كان الخيار الوحيد المتاح أمام الحكومات هو العمل على إعادة هيكلة ديونها للتخفيف من أعبائها، أو الحصول على سيولة نقدية تخفف عنها العبء في المدى القصير.

٣٥ - وفي بعض البلدان كالأرجنتين، وإكوادور، والاتحاد الروسي، أدت أزمة الديون إلى توقف هذه البلدان عن السداد أو عن خدمة ديونها. وفي هذه الحالات، أدت عمليات إعادة هيكلة الديون إلى انخفاض حاد في القيمة الضمانية للسندات المتداولة. وعادة ما يتناسب حجم هذا الانخفاض مع عمق الانكماش الاقتصادي في فترة ما قبل إعادة هيكلة الديون.

٣٦ - وشهدت جميع البلدان المدينة تقريبا انتعاشا اقتصاديا بعد إعادة هيكلة ديونها، وتحسن نشاطها الخارجي (ويعزى ذلك أيضا إلى انخفاض معدلات الصرف الحقيقية) في سياق عالمي أفضل في واقع الأمر. غير أن عبء أزمة الديون على الاقتصاد المحلي كان باهظا، ولم يظهر ذلك في شكل فترة انكماش طويلة الأمد فحسب، فقد تعين على الكيانات المحلية، سواءفرادى المستثمرين أو صناديق المعاشات التقاعدية أو المصارف، ممن كانت بحوزتهم نسبة من السندات المعاد هيكلتها تتراوح بين ١٠ و ٧٢ في المائة، تحمل التكلفة العالية الناجمة عن فقدان ودائعهم، أو عن الخصم على السندات المتداولة، أو تخفيض قيمتها الحالية. وقد يكون للخسائر التي تكبدها المستثمرون المحليون أثر طويل المدى على نظام المعاشات التقاعدية أو القطاع المصرفي.

٣٧ - وتوضح هذه الظروف المشار إليها أعلاه أكثر ما تتضح من العملية الأخيرة لإعادة هيكلة ديون الأرجنتين. واتسمت العوامل التي قادت إلى أزمة الديون الخطيرة التي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٥ بإعادة هيكلة الديون باقتران السياسات المتبعة (القيود النقدية، وسياسات معدلات أسعار الصرف والإقراض، المفروضة من قبل المجلس النقدي) والصدمات الخارجية (تخفيض قيمة العملة البرازيلية في عام ١٩٩٩، والأزمات المالية الآسيوية والروسية في عام ١٩٩٨). وأصبحت السياسات الضريبية هي الخيار الوحيد المتاح للتصدي لتقلبات الدورات

الاقتصادية. وابتداء من عام ١٩٩٩، أول أعوام الانكماش، ارتفع عجز المالية العامة بنسبة كبيرة وارتفعت معه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكشفت الأزمة أيضا مواطن الضعف الهيكلية في الاقتصاد المتجلية في محدودية الخيارات المتاحة للحكومة المركزية وضيق قاعدة الصادرات.

٣٨ - وأجرت حكومة الأرجنتين بمقايضة أولى لديونها المستحقة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. فقد تم طوعا استبدال سندات حكومية تبلغ قيمتها الاسمية ٢٩,٥ بليون دولار بصكوك أخرى أطول مدى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعادت السلطات هيكله الدين العام، مستبدلة هذه المرة سندات محتسبة بالدولار بقروض وطنية مضمونة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعلنت الحكومة عجزها عن دفع دينها الخارجي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت الحكومة إنهاء العمل بنظام تحويل عملتها المحلية.

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عرضت حكومة الأرجنتين على حملة السندات صفقة جديدة لإعادة هيكلة الديون، تشمل ١٥٢ من السندات محتسبة بست عملات مختلفة وتبلغ قيمتها حوالي ٨٢ بليون وخاضعة لثماني ولايات قانونية. وتضمنت اقتراحات استبدال السندات بأخرى تعادلها في القيمة الاسمية أو قريبة من قيمتها الاسمية أو بقيمة أقل منها خيارين باختلاف ما إن كانت نسبة مشاركة حملة السندات تزيد على ٧٠ في المائة أو تقل عن هذه النسبة. ولما كان معدل المشاركة النهائي يناهز ٧٦ في المائة (مما يعني عرض استبدال حوالي ٦٢ بليون دولار)، استقر الرأي على الاحتفاظ بالخيار الثاني^(٢٣). وكان الانخفاض في القيمة الضمانية للسندات المحتسبة بسعر الحسم يعادل ٦٦,٣ في المائة، وهي أكبر نسبة يتم بلوغها في الأعوام القليلة الماضية. وبُدئ أيضا استخدام الربط بالناتج المحلي الإجمالي للتمكين من دفع مبالغ إضافية في حالة ما إذا تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فعليا القيمة الأساسية لهذا الناتج وفقا لإسقاطات حكومة الأرجنتين. وستصدر السلطات سندات جديدة بقيمة ٣٥,٢ بليون دولار، من بينها ١٥ بليون دولار في شكل سندات بسعر القيمة الاسمية، و ١١,٩ بليون دولار في شكل سندات بأقل من السعر، و ٨,٣ بليون دولار بسعر قريب من سعر القيمة الاسمية. وستتضمن السندات الجديدة من غير السندات التي يحكمها قانون الأرجنتين، بنودا للعمل الجماعي. وقدرت الحكومة الأرجنتينية أنه بعد إعادة الهيكلة، انخفضت نسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى الصادرات من ٥٢٧ في المائة (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) إلى ٢٣٠ في المائة، وانخفضت نسبة مدفوعات الفائدة إلى الإيرادات الضريبية من ٢٢ في المائة إلى ١٠ في المائة.

باء - المقترحات المتعلقة بأطر إعادة هيكلة الديون

٤٠ - تختلف التجارب المستعرضة هنا عن بعضها البعض فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون في عدة جوانب وبخاصة فيما يتعلق بالاستعانة بالصكوك القانونية، وبنود العمل الجماعي أو موافقات الخروج^(٢٤)، لتسوية أي مشكلة تنشأ عن العمل الجماعي، وتبسيط أي حوافز تشجع على انتهاج سلوك انشقاقي (بنود العمل الجماعي في حالة جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، وأوروغواي؛ موافقات الخروج في حالي إكوادور، وأوروغواي) مقابل غياب أو عدم استخدام مثل هذه الصكوك (في حالة كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وباكستان)^(٢٥).

٤١ - وكانت نتائج المفاوضات متباينة على نحو ما يتضح أعلاه. فقد تمكنت بعض البلدان بالفعل من تخطي أزمة الديون في حين لا يزال بعضها الآخر يتخبط فيها أو يفكر في إعادة التفاوض بشأنها (حالة إكوادور مثلا). وهذا ما يثير التساؤل بشأن المستوى المناسب للتخفيف من عبء الدين الذي من شأنه أن يسمح بالفعل للبلدان المدينة بالتغلب على مشاكل مديونيتها.

٤٢ - ويبدو كذلك أن الأزمة الروسية، لم تمتد عدواها إلى بلدان أخرى انتقلت حديثا إلى اقتصاد السوق، في شكل نفاذ الاعتمادات أو ارتفاع سعر الفائدة. فضلا عن ذلك عادت بعض البلدان المدينة التي أعادت هيكلة ديونها، إلى الأسواق المالية من جديد.

٤٣ - ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب والتي من شأنها أن تساهم في وضع آليات لمعالجة مشكلة الديون معالجة سليمة؟ يؤكد بعض المحللين أن العملية القائمة تنطوي على تأخيرات مكلفة تستدعيها إعادة هيكلة الديون، وإن المدينين ليس ثمة ما يحميهم على نحو فعال من أن ترفع عليهم دعاوى من جانب مستثمرين منشقين^(٢٦)، وإن عجز المدينين عن خدمة الدين على المدى القصير لا يقابله توقف عن خدمة الدين ريثما يتم وقف الدعاوى المرفوعة بغرض إنفاذ تسديد الديون. وهذا ما من شأنه أن يضر بالمدين، فضلا عن الدائنين كمجموعة^(٢٧). وثمة صكوك قانونية أخرى كمعاهدات الاستثمار الثنائية، قد تشكل أدوات يستعان بها ضد المدينين في أي دعاوى قضائية قد تقام ضدهم^(٢٨).

٤٤ - وقد كانت هناك مقترحات عديدة بشأن آليات إعادة هيكلة الديون. وأبرزها آلية صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الديون السيادية^(٢٩)، التي تقترح بعض الأشكال الأساسية: الأخذ بقاعدة الأغلبية لاتخاذ قرارات إعادة الهيكلة، والوقف القانوني لمطالبات الدائنين، وحماية مصالح الدائنين، ومنح الأولوية للأموال الجديدة، وإقامة منتدى لتسوية المنازعات.

٤٥ - وجرى تشجيع قوى للاستعانة ببنود العمل الجماعي في ظل مختلف الولايات القضائية. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت المكسيك بنجاح سندات جديدة تتضمن بنودا للعمل الجماعي دون أن تتكبد أي زيادات في هامش الفائدة، وهو ما مهد الطريق أمام إدراج بنود العمل الجماعي بصورة أكثر تواترا في إصدارات سندات الأسواق الناشئة.

٤٦ - وقام أيضا معهد المالية الدولية بوضع مدونة طوعية لقواعد السلوك تقترح مبادئ لصالح التدفقات المستقرة لرؤوس الأموال، وللإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، رحب وزراء مالية مجموعة الـ ٢٠ ومحافظي البنوك المركزية بمسودة المبادئ باعتبارها أساسا لتعزيز الوقاية من الأزمات وزيادة القدرة على التنبؤ في إدارتها^(٣٠). وتعتمد مسودة المبادئ على أربعة أعمدة:

(أ) الشفافية وسرعة انسياب المعلومات في أوقات الإصدار وفي حالة إعادة الجدولة؛

(ب) الحوار بين المدينين والدائنين لاستكشاف خيارات بديلة للنهج القائمة على السوق وذلك بغية تدليل صعوبات خدمة الدين لتجنب أي تخلف عن الدفع؛

(ج) إجراءات لإثبات حسن النية تفترض اتفاق مصدري السندات وحملتها على جدوى التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الممارسات الفضلى للتعهد بالدفع في حالة أي تخلف عن ذلك. ويحدد دور لجان الدائنين على أساس كل حالة على حدة؛

(د) المعاملة العادلة، التي تضع مبادئ توجيهية لسياسة غير تمييزية في معاملة جميع الدائنين المتأثرين في حالة أي تخلف عن الدفع.

٤٧ - وفضلا عن ذلك، تشجع المسودة صندوق النقد الدولي على التنفيذ الكامل لسياسته لإقراض البلدان رغم التخلف عن الدفع. بيد أن الصندوق لاحظ وجود فروق بين مسودة المبادئ وسياسته لإقراض البلدان رغم التخلف عن الدفع^(٣١). فسياسته لا تشترط مثلا المسارعة بإجراء مفاوضات مع لجنة من لجان الدائنين في حالة التخلف عن الدفع (ما عدا الحالات المعقدة). وليس في المسودة ما يغطي مسألة التوقف عن الدفع في حالة التقاضي، في حين أن هذه المسألة تغطيها سياسة الصندوق لإقراض البلدان رغم التخلف عن الدفع. وتدعو المسودة إلى استئناف خدمة الدين جزئيا بقدر معقول كبادرة على حسن النية لتسهيل عملية إعادة الهيكلة في حين تلتزم سياسة الصندوق الصمت إزاء هذه النقطة.

سادسا - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات

٤٨ - في ظل تحسن النمو وفرص التصدير في البلدان النامية عموما، تبين من الاتجاهات المسجلة في الآونة الأخيرة أن ديون تلك البلدان لم تسجل سوى تراكم طفيف وأن عبء خدمة ديونها قل عما كان عليه. بيد أن هناك بعض فئات البلدان التي لا تزال تكافح لإيجاد حل دائم لمشاكل مديونيتها الخطيرة.

٤٩ - وبالرغم مما حقق من تقدم مشهود في تنفيذ مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، هناك اعتراف متزايد بأن هذه البلدان بعيدة عن تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية وستكون بحاجة إلى مساعدة إنمائية إضافية ضخمة تشمل إلغاء ديونها برمتها. وفي هذا الصدد، قررت مجموعة الـ ٨ مؤخرا تقديم موارد إضافية لتغطية التكلفة الناشئة عن إلغاء كامل الدين المتعدد الأطراف المستحق على هذه البلدان. ولا بد من زيادة توضيح طرائق تنفيذ مبادرة مجموعة الـ ٨ وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الموارد واحتمال إضافة بلدان أخرى إلى قائمة البلدان المستفيدة.

٥٠ - وفيما يتعلق بالبلدان التي بلغت نقطة الإكمال، يتمثل التحدي في تحقيق القدرة الدائمة على سداد الديون وتفادي الوقوع مرة أخرى في أزمة العجز عن سدادها. غير أن المعلومات المتاحة توضح، للأسف، أن نسب دين العديد من هذه البلدان إلى نواتجها المحلية الإجمالية تجاوزت مستويات القدرة على التحمل المحددة وفقا لمبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون. وفي معظم الحالات تكون أوجه العجز في المالية العامة ونقص عائدات الصادرات السبب في تدهور تلك النسب. ومن الجدير بالملاحظة، أن تنفيذ المبادرة لم يسهم في العديد من البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، في التخفيف من العبء الواقع على ميزانيتها لأن ما يخفف عنها من ديونها، تفقده في نفقات ماليتها العامة بالعملة المحلية.

٥١ - وخارج نطاق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل مرهونة بنمو البلدان المدينة، ومن ثم، بنجاحها في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية. وهذا ما يتطلب موارد إضافية لتمويل الاستثمارات، مع زيادة فرص الوصول إلى أسواق الصادرات. وتفاديا لأية صعاب في خدمة الدين، وتحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسب الديون إلى النواتج المحلية الإجمالية، فإن من الضروري في حالة معظم البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون أن تقدم لها رؤوس الأموال في شكل منح فحسب. والماتحون مدعوون إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في هذا الصدد فيما يتعلق بزيادة حجم مساعدتهم الإنمائية الرسمية. غير أنه يتعين، في حالة البلدان التي تحتاج إلى قروض إضافية، التشجيع على الإقراض والاقتراض المتسمين بروح المسؤولية واشتراط

الموافقة على منح القروض بتوفر القدرة على سدادها. وينبغي في هذا الصدد ألا يعتمد فقط على الإطار الذي تضعه المؤسسات المالية الدولية لتحليل قدرة البلدان على تحمل عبء الدين حيث أنه لا بد أيضا من أخذ مساهمات البلدان المدينة في الاعتبار.

٥٢ - وتمثل مسألة تحليل القدرة على تحمل الدين أحد العوامل الأساسية لتسوية أزمة ديون البلدان الأخرى المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل. وهكذا، فإن نهج إيفيان الذي ينتهجه نادي باريس يعتمد في تحديد شروطه لإعادة جدولة الديون على التحليل الذي يجريه صندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمل الدين. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، ينبغي عدم الاقتصار على وجهة نظر وحيدة نظرا لعدم التيقن الذي يكتنف تحليلات صندوق النقد الدولي. ولا بد من الحصول على وجهات نظر أخرى تتضمن أحكاما نوعية وأخرى متعلقة بالسياسات لتحقيق التوازن مع النهج الكمي الذي ينتهجه صندوق النقد الدولي في تحليله للقدرة على تحمل الدين.

٥٣ - ولذا، فإن هناك حاجة إلى زيادة تحليل مفهوم تلك القدرة مع مراعاة وجهات نظر خبراء آخرين^(٣٢)، وهناك حاجة واضحة إلى بناء قدرات البلدان المدينة فيما يتعلق بهذه المسألة. فالقدرة على تحمل الدين على المدى الطويل، مرهونة أساسا بنمو البلدان المدينة وفرص التصدير المتاحة لها. وهذا ما يقود بدوره إلى استنتاج مؤداه أن القدرة على تحمل الدين ينبغي أن تكون جزءا من الاستراتيجية الإنمائية الشاملة لأي بلد، وهي الاستراتيجية التي تعالج الدين، والتجارة والمالية في إطار متسق. ولا بد من أن يكون تعزيز القدرة على إدارة الدين جزءا من هذه الاستراتيجية^(٣٣).

٥٤ - إن التجارب التي أجريت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون المستحقة للمقرضين من القطاع الخاص تختلف كثيرا عن بعضها البعض. ففي بعض الحالات، انقضى وقت طويل قبل الشروع في هيكلة الديون، الأمر الذي ترتبت عليه تكلفة عالية بسبب التخلف عن الدفع، زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية. وزادت أيضا احتمالات الخصومات القضائية وبخاصة بسبب عدم وجود آليات للتمثيل الجماعي، أو وجود مستثمرين انتهازيين، أو مضاعفات قانونية ناشئة عن معاهدات ثنائية تنظم الاستثمار. غير أن هذه التجارب أظهرت أيضا أنه كلما أعطت إعادة هيكلة الديون متنفسا كافيا، ورفعت القيود المكبلة لمصادر التنمية، استعاد الاقتصاد انتعاشه سريعا، ووجدت البلدان بالفعل مخرجا لها من مشاكل الديون. ويتضح من الدروس المستخلصة أن ثمة حاجة إلى التوصل إلى تفاهم دولي بشأن طرائق إعادة هيكلة الديون (تشمل مدونة طوعية للتحكيم الدولي أو آليات للوساطة) يجمع المقرضين الرسميين والمقرضين من القطاع الخاص في حوار تعاوني وبناء بغية تسوية

مشاكل الديون على نحو سريع ومبكر تسوية تحمى مصالح كل من المدينين والدائنين. ويمكن الاعتماد في تحديد هذه الطرائق على المبادئ المبينة في الإجراءات الوطنية لإشهار الإفلاس.

الحواشي

- (١) الأمم المتحدة: الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها في عام ٢٠٠٥، نيويورك، ٢٠٠٥، الصفحة ٣.
- (٢) المرجع نفسه، الصفحة ١.
- (٣) أن الـ ٨ التي بلغت نقطة الإنجاز هي إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغانا، وغيانا، ومالي، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزامبيق، وهندوراس، والنيجر، ونيكاراغوا.
- (٤) انظر صندوق النقد الدولي: التقرير المتعلق بحالة التنفيذ بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، آب/أغسطس ٢٠٠٤.
- (٥) صندوق النقد الدولي: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التقرير القطري 05/9، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- (٦) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٥ المتاحة مباشرة على الانترنت.
- (٧) بالنسبة لأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وموريتانيا، وموزامبيق.
- (٨) وفقا لبيانات عام ٢٠٠٢ في حالي جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا؛ ووفقا لبيانات عام ١٩٩٦ في حالة بوركينا فاسو.
- (٩) انظر A/59/2005.
- (١٠) انظر البيان الذي صدر عن اجتماع مجموعة الـ ٨ في غلن ايغليز: <http://www.fco.gov.uk>.
- (١١) كان هناك اقتراح للاستعانة باحتياطي صندوق النقد الدولي من الذهب لتغطية نفقات الصندوق من أجل التخفيف من أعباء الديون المستحقة له، ولكن مجموعة الـ ٨ لم تنظر فيه.
- (١٢) صندوق النقد الدولي: مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون - آخر الإحصاءات، نيسان، أبريل ٢٠٠٥.
- (١٣) صندوق النقد الدولي: بوليفيا: Ex Post Assessment of Longer-term Program Engagement; Staff Report April 2005.
- (١٤) صندوق النقد الدولي: التقرير المتعلق بحالة التنفيذ بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، آب/أغسطس ٢٠٠٤، الصفحتان ٦٩ و ٧٠.
- (١٥) انظر برنسايد س وفارنيسا د: "Hiccups for HIPC's"، المكتب الوطني للبحوث، ورقة العمل ١٠٩٠٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- (١٦) البنك الدولي: تقرير عام ٢٠٠٥ لرصد الحالة في العالم، واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٥، الصفحة ١٨٤، الحاشية ٧.
- (١٧) تقرير البنك الدولي، المرجع نفسه، لاحظ أنه خلال فترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، كانت معظم الزيادات الاسمية في المساعدة الإنمائية الرسمية (الثلاثان) في شكل مساعدة تقنية غير نقدية (٨,٤ بليون دولار) وتخفيف من عبء الدين (٩,٥ بليون دولار).
- (١٨) انظر صندوق النقد الدولي: القدرة على تحمل عبء الدين في حالة البلدان المنخفضة الدخل: مواصلة النظر في إطار عملي تشغيلي والآثار المترتبة على السياسات، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

- (١٩) مثلا، الترتيب الذي اتخذته نادي باريس في حالة الجمهورية الدومينيكية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وضع رهنا بتحقيق المعاملة بالمثل.
- (٢٠) للوهلة الأولى، ونظرا لارتفاع معدلات ديون جورجيا، وقيرغيزستان، وكينيا قبل أن يقوم نادي باريس بإعادة جدولتها، فإنه يتعذر فهم العوامل التي سمحت بتحديد توفر القدرة على تحمل الدين (جورجيا وكينيا) من عدم توفرها (قيرغيزستان). أما في حالة غابون، فإن قدرتها على تحمل الدين تفسرها الفرص الحسنة لأسعار الصادرات النفطية، في حين أن نسب دين الجمهورية الدومينيكية منخفضة.
- (٢١) شراء الدين ينطوي على شراء مطالبات صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية؛ وتحسب بحصم التدفقات النقدية بسعر لا يتناسب فيه المخاطر مع إضافة فرق موحد يسري على جميع البلدان لاحتساب المخاطر ويحدد هذا الفرق وفقا لأوضاع السوق. وتشمل المدفوعات الأولية شراء مجموع الديون المتبقية بسعر قيمتها الاسمية.
- (٢٢) في أيار/مايو ٢٠٠٥، عقدت الجمهورية الدومينيكية مع مقرضها اتفاقا لاستبدال السندات أسفر عن تمديد آجال الدفع لخمس سنوات. وطرح المستثمرون ٩١,٢ في المائة من سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تسدد في عام ٢٠٠٦، و ٩٥,٧ في المائة من سندات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار تسدد في عام ٢٠١٣. وسيحصل حاملو السندات على ٤٥٦ مليون دولار من قيمة السندات المتعين تسديدها في عام ٢٠١١ (لقاء نفس القسيمة البالغة ٥,٩ في المائة) و ٥٧٤ مليون دولار من قيمة السندات المتعين تسديدها في عام ٢٠١٨ (لقاء نفس القسيمة البالغة ٩,٠٤ في المائة).
- (٢٣) عُرض على حملة السندات ثلاثة خيارات. أولها سندات اسمية مع سعر فائدة منخفض، وفترة سماح طويلة مدتها ٢٦ سنة وأجل نهائي مدته ٣٣ سنة (حتى عام ٢٠٣٨). والخيار الثاني سندات ذات قيمة شبه اسمية، مع خصم بنسبة ٣٠,٦ في المائة من الأصل تسدد بالبيزو فقط ومعها أيضا قسيمة منخفضة تسدد أيضا بالبيزو فقط، وفترة سماح طويلة مدتها ٣٣ سنة وأجل نهائي مدته ٤١ سنة (حتى ٢٠٤٦). ويعرض الخيار الثالث، سندات منخفضة مع خصم ٦٦,٣ في المائة من الدين الأصلي وقسيمة أعلى (يرسم جزء منها)، وفترة سماح مدتها ٢١ سنة، وأجل نهائي مدته ٢٩ سنة (حتى ٢٠٣٤). ومن المفترض أن تظل القيمة الحالية للسندات على حالها تقريبا في الحالات الثلاث.
- (٢٤) بنود العمل الجماعي المدرجة في عقود السند أو القرض من شأنها أن تمنع أقلية من المقرضين من وقف المفاوضات مع المدينين. ويستعان بتقنيات موافقات الخروج في عروض الاستبدال عندما يوافق حملة السندات، قبل الاستبدال، على تعديل الشروط المتعلقة بعدم تسديد السندات التي يعترضون الخروج منها. والتعديل المتفق عليه أثناء موافقات الخروج يضر بالسندات المتبقية لدى حملة السندات الآخرين ويراد بهذا التعديل التشجيع على أن يشارك في الاستبدال أكبر عدد من حملة السندات. انظر صندوق النقد الدولي: استعراض عملية إعادة هيكلة الديون السيادية في سياق الإطار القانوني القائم، وضع السياسات واستعراضها، أسواق المال الدولية، والإدارات القانونية، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣.
- (٢٥) في حالة الأرجنتين، امتنعت الحكومة بشدة عن طرح أي عرض جديد لاستبدال السندات التي لم يتقدم بها أصحابها لاستبدالها.
- (٢٦) احتمال نشوب الخصومات تزايد مع ظهور صناديق انتهازية تشتري الديون السيادية المتعثرة في الأسواق الثانوية ثم ترفع دعاوى لاستردادها بقيمتها الكاملة عندما يبدأ التفاوض على إعادة جدولتها. وأشهر هذه الدعاوى تلك التي رفعها الصندوق الانتهازي اليوت أسوسيتيس ضد بيرو في عام ١٩٩٥ وانتهت بتسديد حكومة بيرو كامل الدين إلى الصندوق المذكور.
- (٢٧) تقرير الأونكتاد عن التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ (رقم المبيع (A98) المجلد الثاني دال ٦) الصفحات ٨٩-٩٤، يتضمن مناقشة وافية عن انطباق المبادئ المستمدة من الفصلين ٩ و ١١ من قانون الولايات المتحدة لإشهار الإفلاس لإدراجها ضمن إجراءات الإعسار الدولية فيما يتعلق بالديون السيادية.

- (٢٨) المعاهدات الثنائية للاستثمارات التي تدرج السندات في تعريف الاستثمارات قد تقود إلى رفع دعاوى ضد المدينين لأغراض نزع الملكية في سياق إعادة هيكلة الديون. ومن الأمثلة على ذلك، نظر اللجنة العالمي لحملة السندات في الأرجنتين في إمكانية اللجوء إلى تحكيم دولي للبت في المسائل المتعلقة بالاستثمارات وذلك، في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة الأرجنتين بالامتناع عن تمكين المستثمرين الذين لم يقدموا سنداتهم من فرصة ثانية لاستبدال الدين المستحق لهم. انظر صندوق النقد الدولي: التقرير المرحلي المقدم إلى اللجنة النقدية والمالية الدولية المعنية بتسوية الأزمات، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الصفحتان ٢٩ و ٣٠.
- (٢٩) انظر كروغر أ. أ.: إعادة هيكلة الديون السيادية وتسوية المنازعات، الكلمة التي ألقاها آن كوروغر، النائبة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- (٣٠) بيان وزراء مالية ومحافظي بنوك دول مجموعة ال ٢٠، برلين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- (٣١) صندوق النقد الدولي: التقرير المرحلي المقدم إلى اللجنة النقدية والمالية الدولية المعنية بتسوية الأزمات، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- (٣٢) مثال ذلك، مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن القدرة على تحمل الدين أثناء المشاورات التي جرت بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف حول الديون السيادية من أجل التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥، التي عقدت في سياق متابعة نتائج مؤتمر مونتريه المعني بتمويل التنمية، انظر: <http://www.un.org/esa/ffd/o9multi-stake-consul-flyer-debt.htm>
- (٣٣) ينفذ الأونكتاد مشروعاً عن الاستراتيجية الإنمائية والقدرة على تحمل الدين يتضمن أيضاً جوانب من إدارة الديون.

الجدول الأول

الدين الخارجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
(ببلايين الدولارات)

أوروبا ووسط آسيا	جنوب آسيا			شرق آسيا والمحيط الهادئ			أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى			جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية					
	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢			
٧٢٨,٥	٦٧٦,٠	٥٦٠,٢	١٨٤,٧	١٨٢,٨	١٧٠,٢	٥٣٦,٥	٥٢٥,٥	٤٩٨,٢	٧٧٣,٥	٧٧٩,٦	٧٤٦,٢	١٥٥,٥	١٥٨,٨	١٥٠,٢	٢١٨,٤	٢٣١,٤	٢١١,٤	٢٠٩٧,١	٢٠٥٤,١	٢٣٣٦,٥	الحجم الإجمالي للدين
٥٣٠,٩	٥٠٥,٩	٤٣٧,٨	١٧٥,٩	١٧٣,٠	١٦٠,٥	٣٨٠,٤	٣٨٧,٩	٣٨٧,٧	٦٣٧,٤	٦٤٨,٦	٦٢٩,٠	١٣٣,٥	١٣٦,٧	١٢٩,٥	١٨٢,٦	١٩٣,١	١٧٥,٤	٢٠٤٠,٨	٢٠٤٥,٢	١٩١٩,٨	الدين الطويلة الأجل
٣٠٨,٤	٢٩٩,٣	٢٧٥,٦	١٥٦,٤	١٥٥,٢	١٤٤,٦	٢٦٢,٠	٢٦٧,٤	٢٦٦,١	٤٤١,٨	٤٢٠,٧	٤٠٣,٢	١٢٦,٠	١٣٠,٠	١٢٣,٠	١٦٤,٦	١٧٧,٤	١٦٣,٠	١٤٥٩,١	١٤٥٠,١	١٣٧٥,٤	الرسمية والمضمونة رسمياً
٢٢٢,٥	٢٠٦,٦	١٦٢,٢	١٩,٤	١٧,٨	١٥,٩	١١٨,٥	١٢٠,٥	١٢١,٦	١٩٥,٦	٢٢٧,٩	٢٢٥,٨	٧,٦	٦,٧	٦,٥	١٨,٠	١٥,٦	١٢,٥	٥٨١,٧	٥٩٥,١	٥٤٤,٤	الدين المستحقة للقطاع الخاص وغير المضمونة
١٦٥,٦	١٣٤,٨	٨٨,٢	٦,٥	٧,٢	٧,٣	١٤٥,٤	١٢٥,٥	٩٩,٠	٩٣,٥	٨٣,٣	٧٨,٩	٢٠,٥	٢٠,٣	١٨,٥	٢٨,٨	٣١,١	٢٩,٠	٤٦٠,٤	٤٠٢,١	٣٢٠,٨	الدين القصيرة الأجل
١٤,٠	١٤,٠	١٤,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٢٣,١	٢٣,٣	١٥,٣	٥٤,٦	٣٣,٠	١٦,٩	١٦,٣	١٥,٦	١٥,٣	٣٥,٣	٤٤,٢	٣٧,٩	١٤٣,٣	١٣٠,٠	١٠٠,١	المتأخرات
٦,٠	٦,٠	٦,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٨,٤	٨,٥	٧,٣	٢٠,٣	١٣,٦	٦,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٨	١٢,٩	١٦,٩	١٣,٩	٥٠,٣	٤٧,٧	٣٦,٧	متأخرات الفوائد
٨,١	٨,١	٨,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٣	١٤,٧	١٤,٨	٨,٠	٣٤,٣	١٩,٣	١٠,٤	١٣,٥	١٢,٨	١٢,٥	٢٢,٤	٢٧,٣	٢٤,٠	٩٣,٠	٨٢,٣	٦٣,٥	متأخرات الأصل
١١٥,٩	١٢٠,٣	١٠١,٦	١٦,٤	٢٤,٨	١٧,٧	٨٢,٨	٩٢,٠	٨٧,٣	١٢١,١	١٤٩,٦	١٣٥,٢	٢٢,٤	٢٠,٨	١٧,٨	١٥,٢	١٢,٢	١٣,٠	٣٧٣,٨	٤١٩,٨	٣٧٢,٦	خدمة الدين المسددة
١٦٣١,٧	١٣٦٩,٣	١١١٩,٠	٨٢٢,٣	٧٥٧,٦	٦٤٨,٢	٢٢٣٢,٨	٢٠٠٣,٣	١٧٨٢,٨	١٧٨٢,٥	١٦٦٦,٢	١٦٣٤,٦	٤٦٠,٥	٤٣٢,٣	٣٨٨,٩	٤٤٢,٧	٣٩٨,٧	٣٠٤,٩	٧٣٦٨,٢	٦٦٢٤,١	٥٨٧٦,٧	الدخل القومي الإجمالي
٣٠٦,١	٢٤٩,٢	١٨٥,٧	١٤٣,٢	١٢٢,٣	٨٥,٣	٧٥٨,٩	٥٦٦,٠	٤٢٦,٥	٢١٤,٣	٢٠٠,٩	١٦٤,٨	١١٠,١	٩٧,٧	٧٤,٢	٥٢,٠	٤١,٤	٣٧,٨	١٠٨٥,٣	١٢٧٧,٦	٩٧٤,٣	الاحتياطي الدولي
																					مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
١٥,١	١٩,٨	٢١,٢	١٠,٠	١٦,٢	١٣,٧	٧,٦	١٠,٥	١٢,٢	٢٠,٩	٣٠,٧	٣٠,٢	١٠,٧	١٢,٢	١٢,٢	٨,٧	٨,٥	١٠,٦	١٢,٥	١٧,٢	١٨,٣	خدمة الدين/صادرات السلع والخدمات
٩٥,١	١١١,٢	١١٧,١	١١٢,٧	١١٩,٣	١٣١,٦	٤٩,٢	٦٠,٠	٦٩,٧	١٣٣,٥	١٥٩,٩	١٦٦,٩	٧٤,١	٩٣,٢	١٠٢,٧	١٢٤,٥	١٦٠,٢	١٧٣,٤	٨٧,٠	١٠٤,٧	١١٤,٧	إجمالي الدين/صادرات السلع والخدمات
٧,١	٨,٨	٩,١	٢,٠	٣,٣	٢,٧	٣,٧	٤,٦	٤,٩	٦,٨	٩,٠	٨,٣	٤,٩	٤,٨	٤,٦	٣,٤	٣,١	٤,٣	٥,١	٦,٣	٦,٣	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٤٤,٦	٤٩,٤	٥٠,١	٢٢,٥	٢٤,١	٢٦,٣	٢٤,٠	٢٦,٢	٢٨,٠	٤٣,٣	٤٦,٨	٤٥,٧	٣٣,٨	٣٦,٧	٣٨,٦	٤٩,٣	٥٨,٠	٦٩,٤	٣٥,٢	٣٨,٦	٣٩,٨	إجمالي الدين/الدخل القومي الإجمالي
٥٤,١	٥٤,١	٤٧,٥	٤,٥	٥,٩	٨,٥	١٩,٢	٢٢,٢	٢٣,٢	٤٣,٦	٤١,٥	٤٧,٩	١٨,٦	٢٠,٨	٢٤,٩	٥٥,٤	٧٥,٠	٧٦,٦	٢٩,٠	٣١,٥	٣٢,٩	الدين القصيرة الأجل/الاحتياطي

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٥، قاعدة البيانات المتاحة مباشرة على الإنترنت.

(أ) تقديرية.

الجدول الثاني
إعادة جدولة الديون المستحقة لنادي باريس المصطلح بها في الآونة الأخيرة في إطار نهج إيفيان

كينيا	الجمهورية الدومينيكية	غابون	جورجيا	العراق	قيرغيزستان
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	آذار/مارس ٢٠٠٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ٤٤١ دولارا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ٢٤٠٨ دولارا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ٤١٥٥ دولارا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ٧٧٠ دولارا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ٥٩٤ دولارا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ٣٧٢ دولارا
نسبة الدين المستحق لنادي باريس إلى مجموع الديون ٢٨,٤ في المائة	نسبة الدين المستحق لنادي باريس إلى مجموع الديون ٢٨,٤ في المائة	نسبة الدين المستحق لنادي باريس إلى مجموع الديون ٧٧,٦ في المائة	نسبة الدين المستحق لنادي باريس إلى مجموع الديون ٢٧ في المائة	نسبة الدين المستحق لنادي باريس إلى مجموع الديون ٣٠,٩ في المائة	نسبة الدين المستحق لنادي باريس إلى مجموع الديون ٢٨,٩ في المائة
حالة تتميز بإمكانية السداد	حالة تتميز بإمكانية السداد	حالة تتميز بإمكانية السداد وشرط التوايا الحسنة	حالة تتميز بإمكانية السداد وشرط التوايا الحسنة	حالة تتميز بعدم إمكانية السداد	حالة تتميز بعدم إمكانية السداد
الشروط: هوستن	الشروط: تقليدية	الشروط: تقليدية	الشروط: هوستن	الشروط: مخصصة	الشروط: مخصصة
- إعادة جدولة التدفقات	- إعادة جدولة التدفقات	- إعادة جدولة التدفقات	- إعادة جدولة التدفقات	- المعالجة الشاملة: إلغاء	- المعالجة الشاملة: ٥٠ في المائة
- إعادة سداد ائتمانات لا تشملها المساعدة الإئتمانية الرسمية على امتداد ١٤ سنة مع فترة سماح ١٢ سنة، خمس سنوات	- إعادة الدفع على امتداد ١٢ سنة، خمس سنوات	- إعادة الدفع على امتداد ١٤ سنة مع ٣ سنوات فترة سماح	- إعادة سداد ائتمانات لا تشملها المساعدة الإئتمانية الرسمية على امتداد ١٩ سنة مع خمس سنوات فترة سماح؛ سداد ائتمانات مقدمة في إطار المساعدة الإئتمانية الرسمية على امتداد ١٩ سنة مع عشر سنوات فترة سماح	- المعالجة الشاملة: إلغاء ٨٠ في المائة من الدين الرئيسي ذي الصلة (بما في ذلك المتأخرات) في ثلاث مراحل	- المائدة الشاملة: ٥٠ في المائة المتبقية من القروض التي لا تشملها المساعدة الإئتمانية الرسمية وذلك على امتداد ٢٣ سنة مع فترة سماح مدتها سبع سنوات، سداد ١٠٠ في المائة من المساعدة الإئتمانية الرسمية وذلك على امتداد ٤٠ سنة مع فترة سماح مدتها ١٣ سنة
- فترة التوحيد: ١٢ شهرا (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)	- فترة التوحيد: ١٢ شهرا (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)	- فترة التوحيد: ١٤ شهرا (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)	- فترة التوحيد ٣١ شهرا (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)	١ - إلغاء فوري لـ ٣٠ في المائة من إجمالي الديون	١ - إلغاء فوري لـ ٣٠ في المائة من إجمالي الديون
- فترة التوحيد: ٣٦ شهرا (٢٠٠٤/١/١ - ٢٠٠٦/١٢/٣١)	- فترة التوحيد: ٣٦ شهرا (٢٠٠٤/١/١ - ٢٠٠٦/١٢/٣١)	- فترة التوحيد: ٣١ شهرا (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)	- فترة التوحيد: ٣١ شهرا (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)	٢ - تخفيض بنسبة ٣٠ في المائة حاليًا تتم الموافقة على برنامج من برامج صندوق النقد الدولي	٢ - تخفيض بنسبة ٣٠ في المائة حاليًا تتم الموافقة على برنامج من برامج صندوق النقد الدولي
				٣ - تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة عند إنجاز برنامج صندوق النقد الدولي	٣ - تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة عند إنجاز برنامج صندوق النقد الدولي
				- بعد الإلغاء، سداد اعتمادات لا تشملها المساعدة الإئتمانية الرسمية وذلك على امتداد ٢٣ سنة مع فترة سماح مدتها ست سنوات	- رسملة الفوائد المتأخرة

05-44295

٣٢

الجدول الثالث
عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية المستحقة للدائنين من القطاع الخاص التي أجريت في الآونة الأخيرة
السمات الرئيسية

الأرجنتين ٢٠٠٥	أوروغواي ٢٠٠٣	إكوادور ٢٠٠٠	أوكرانيا ٢٠٠٠	الاتحاد الروسي ٢٠٠٠	باكستان ١٩٩٩
تاريخ الصفقة	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	نيسان/أبريل ٢٠٠٣	تموز/يوليه ٢٠٠٠	نيسان/أبريل ٢٠٠٠	تموز/يوليه ٢٠٠٠
المبلغ (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	٨١,٨	٥	٦,٨	٣,٣	٣١,٨
معدل المشاركة (النسبة المئوية للمؤهلين)	٧٦	٩٣	٩٧	٩٥	٩٨
التخفيض (النسبة المئوية)	٦٦,٣	صفر ^(١)	٤١	صفر	٣٧,٥
القوائم المخفضة	نعم	لا	لا	نعم	نعم
آجال الدفع الممددة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الأرقام القياسية للنتائج المحلي الإجمالي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الديون المستحقة لمقيمين ٤١ ^(ب) محليين			١٠	١٤	٧٢
الأوضاع قبل إعادة الهيكلة					
التخلف عن الدفع	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١		أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ^(ج)		كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
برامج صندوق النقد الدولي	٤ شباط/فبراير ١٩٩٨	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠	١١ أيار/مايو ١٩٩٤	٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ^(د)
	١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦
	١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢			٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨
	٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢			٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩

الأرجنتين ٢٠٠٥	أوروغواي ٢٠٠٣	إكوادور ٢٠٠٠	أوكرانيا ٢٠٠٠	الاتحاد الروسي ٢٠٠٠	باكستان ١٩٩٩
٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣					
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
آذار/مارس ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (١٨ شهرا) اندفاع لسحب الودائع المصرفية	اندفاع لسحب الودائع المصرفية في تموز/يوليه ٢٠٠٢	بدأت في أوائل عام ١٩٩٨، وتحوّلت في آذار/مارس عام ١٩٩٩ إلى حالة اندفاع لسحب الودائع المصرفية	نداءات في أوائل عام ١٩٩٨، وتحوّلت في آذار/مارس عام ١٩٩٩ إلى حالة اندفاع لسحب الودائع المصرفية	آب/أغسطس ١٩٩٨	٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
مدة الانكماش	١٩٩٨-٢٠٠٢	١٩٩٨-٢٠٠٢ دخول في فترة انكماش طويلة	نتائج عام ١٩٩٩ انكماش بصورة حادة من ٢,١ في المائة إلى ٦,٢ في المائة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩، ثم عاد إلى ٨,٢ في المائة	دخول في فترة انكماش طويلة (ثمان سنوات) خلال الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق بنهاية عام ١٩٩٩، هبط الناتج إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٠	شهدت انكماشاً كبيراً في الناتج خلال الفترة الانتقالية في إجمالي الناتج المحلي وشهدت هذه الفترة نمواً سلباً في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٠ - ١٩٩٨-١٩٩٦
(أ)	ضمن خيار لتحويل كل سند سنوي قيمته ٣٠ دولاراً إلى سند سنوي قيمته ١٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة مع التخفيض في الدين.				
(ب)	الحجم الإجمالي للدين مابين بالبيزو وبالعملة الأجنبية.				
(ج)	تخلّفت عن تسديد القروض المعاد هيكلتها، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وتخلّفت عن تسديد فاتورة الفوائد على المتأخرات في حزيران/يونيه ١٩٩٩.				
(د)	استجابة للمعالجة الماثلة التي يشترطها نادي باريس.				

الأرجنتين ٢٠٠٥	أوروغواي ٢٠٠٣	إكوادور ٢٠٠٠	أوكرانيا ٢٠٠٠	روسيا ٢٠٠٠	باكستان ١٩٩٩	
الأزمة المكسيكية		في عام ٢٠٠٠	مستوى عام ١٩٩٠	النمو ١٩٩٠-١٩٩٦ و ١٩٩٨	بدءاً من ٤,٨ في المائة	انخفاض القيمة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
أهيار نظام تحويل العملة في عام ٢٠٠٢ (في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢، فقد البيزو ٧٤,٢ في المائة من قيمته أمام دولار الولايات المتحدة)	انخفاض حاد في القيمة (٨٥ في المائة) بعد قرار تعويم العملة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢	انخفاض كبير في القيمة (٢٠٠ في المائة) بعد قرار تعويم العملة في شباط/فبراير ١٩٩٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ والتعامل بالولايات المتحدة	انخفاض كبير نتيجة التغييرات في هامش أسعار الصرف في عام ١٩٩٨، تلاه تعويم العملة في آذار/مارس ١٩٩٩	آب/أغسطس ١٩٩٨ تخفيض كبير في قيمة العملة تلاه قرار تعويمها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	تخفيض ضئيل في عام ١٩٩٧ (٨,٧ في المائة)	
العجز في الحساب الجاري تراوح بين ٢,٤ في المائة و ٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠ ليرتفع إلى فائض في الحساب الجاري بلغ ٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢	١٩٩٣ - ٢٠٠١ شهدت هذه الفترة عجزاً بسيطاً في الحساب الجاري يتراوح بين ١,١ في المائة إلى ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفع إلى فائض في الحساب الجاري بلغ ٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢	زيادة في العجز في الحساب الجاري من ٣,١ في المائة إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨ ثم تحول في عام ١٩٩٩ إلى فائض في الحساب الجاري نسبته ٥,٥ في المائة	ارتفع العجز في الحساب الجاري ببطء من ٢,٢ في المائة إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨ ثم تحول إلى فائض في الحساب الجاري قدره ٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٩	١٩٩٩ و ٢٠٠٠ زيادة حادة في الفائض في الحساب الجاري من ٠,٠٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ إلى ١٢,٥ في المائة و ١٨ في المائة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تبعاً	عجز في الحساب الجاري يتراوح بين ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة ١٩٩٨-١٩٩١ ليتحول إلى فائض في الحساب الجاري نسبته ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠١	العجز في الحساب الجاري
تفاقم العجز في الميزانية منذ عام ١٩٩٩، النفقات على الفائدة تجاوزت ٢٠ في المائة من الإيرادات في عام ٢٠٠١	عجز في الميزانية نشأ عن الانكماش والإنفاق على الانتخابات، وبالرغم من السياسة المالية الحذرة، كان العجز في الميزانية يناهز ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢	مشاكل في الانضباط في الإنفاق وتوليد الإيرادات ساهمت في العجز المالي البالغ ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تراوح العجز في الميزانية بين ٨,٧ في المائة و ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ وذلك خلافاً لما كانت عليه نسبته البالغة ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٢	عجز كبير في الميزانية يشكل أحد أهم مجالات التحدي وذلك بسبب ضعف الإيرادات والسيطرة على النفقات، وكان عجز الميزانية البالغ ٥,٧ في المائة إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٧ أحد أعلى المعدلات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية	عجز كبير في الميزانية بسبب ضعف الإيرادات والأداء والانزلاق في الإنفاق، أثناء الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨، تراوح العجز في الميزانية بين ٨,٦ في المائة و ٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	العجز في المالية العامة

المصدر: عدة تقارير لصندوق النقد الدولي، ومؤشرات التنمية المعتمدة في البنك الدولي ومصادر مالية أخرى.

